

ضغوطات برلمانية على بايدن لمعاقبة السعودية على جرائمها

التغيير

يحاول الأعضاء الديمقراطيون في الكونغرس الأمريكي الضغط على إدارة الرئيس جو بايدن؛ لاتخاذ مواقف أقوى لمعاقبة المملكة على خلفية انتهاكات حقوق الإنسان خاصة حرب اليمن.

وعندما تعهد بايدن جونيور خلال حملته الانتخابية بجعل المملكة "منبوذة" إذا أصبح رئيسًا، فإن الديمقراطيين في الكونغرس الذين كانوا يضغطون منذ شهور

لفرض عقوبات على المملكة بسبب السلوك العنيف والوقح بشكل متزايد ، تنفسوا الصعداء ارتياح.

لكن بعد ما يقرب من ثلاثة أشهر من إدارته، يدفع حلفاؤه في الكونغرس بايدن وفريقه لاتخاذ موقف أكثر تشددًا ضد البلاد.

حيث يساورهم القلق من أن ما وصفه البيت الأبيض بإعادة تقويم دقيق للعلاقة بين الولايات المتحدة و المملكة لم يرحل. بعيدا بما فيه الكفاية. وذلك بحسب صحيفة Times York New.

وقالت الصحيفة الأمريكية: توقع العديد من الديمقراطيين أن يكون السيد بايدن أكثر عدوانية مما يلغي الحاجة إلى اتخاذ إجراء من قبل الكونجرس.

وبدلاً من ذلك، استمروا في الضغط من أجل اتخاذ إجراءات أكثر صرامة وإعادة التفكير بالجملة في الموقف الأمريكي تجاه آل سعود.

قال النائب رو خانا الديمقراطي عن ولاية كاليفورنيا: "لا أعتقد أنهم كانوا على دراية كافية بالتحول الأساسي الذي يريده أعضاء الكونجرس من كلا الحزبين في العلاقات الأمريكية مع المملكة".

وأضاف: "لا يزالون عالقين في نموذج قديم حيث لا يرغبون في اتخاذ الخطوات التصحيحية والفعالة ، ولا أفهم ما هو القيد"

وكانت لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب وافقت خلال مارس بالإجماع على مشروع قانون كتبه مسؤولان سابقان في وزارة الخارجية في عهد أوباما

يمنع محمد بن سلمان والمسؤولين المتورطين في مقتل خاشقجي من دخول الولايات المتحدة.

وكتبت مجموعة منفصلة مؤلفة من أكثر من 75 مشرعاً إلى الإدارة تحثها على "استخدام ثقل النفوذ الأمريكي الكامل للضغط على المملكة لرفع حصارها البحري والجوي في اليمن الذي ترك البلاد في صراع مع أزمات الغذاء والوقود"

تؤكد هذه الدفعة على نفاذ صبر الليبراليين في الكونجرس تجاه سياسة بايدن الخارجية، وهي ديناميكية من المرجح أن تغذي المناقشات الداخلية بين الديمقراطيين

وذلك مع اقتراب الإدارة من الموعد النهائي في مايو لسحب القوات من أفغانستان والبدء في عملية استئناف المحادثات النووية مع إيران.

أكثر من أي قضية أخرى ، دفعت قضية كيفية تعديل علاقة واشنطن بالرياض تحالفًا واسعًا بشكل فريد من الديمقراطيين للتعبير عن مخاوفهم ، حيث قام كل من الأعضاء الصريحين في الجناح الأيسر للحزب وحلفائه بالضغط من أجل اتخاذ إجراءات إضافية .

يصر مسؤولو الإدارة على أن بايدن قد تحرك بالفعل بشكل حاسم. أعلن في فبراير / شباط أنه أنهى الدعم الأمريكي للحرب التي تفوقها المملكة في اليمن

وألغى تصنيف إدارة ترامب لأنصار الـ [] كإرهابيين، وألغى العقوبات التي كان البعض يخشى أن تعاقب ملايين المدنيين الجوعى أكثر من المتمردين.

أصدرت الإدارة في فبراير تقريرًا استخباراتيًا طال انتظاره يحمل الأمير محمد مسؤولية مقتل خاشقجي.

قال بايدن في شباط / فبراير في أول خطاب رئيسي له عن السياسة الخارجية منذ توليه منصبه "هذه الحرب يجب أن تنتهي"، واصفًا النزاع بأنه "كارثة إنسانية واستراتيجية".

لكن أعضاء الكونجرس أصيبوا بالإحباط بسبب رفض بايدن معاقبة بن سلمان مباشرة لدوره في مقتل خاشقجي، والتي خلم الرئيس إلى أنها خطوة كانت تكلفتها الدبلوماسية باهظة للغاية .

وقد دفع بعضًا من أقرب وأقوى حلفائه في الكونجرس إلى الدعوة إلى اتخاذ إجراءات إضافية .

وقال النائب جريجوري ميكس من نيويورك إن إصدار التقرير الاستخباراتي عن القتل "كان خطوة جيدة نحو المساءلة". "ولكن هناك حاجة إلى اتخاذ مزيد من الخطوات."

قال النائب أندي كيم، الديمقراطي عن ولاية نيوجيرسي، والمؤلف المشارك لإجراء فرض حظر سفر على الأمير محمد إنه كافح لفهم سبب إصدار الإدارة لتقرير يركز على محمد بن سلمان ، لكنه لم يعاقبه في النهاية .

وقاد النائب توم مالينوفسكي، وهو ديمقراطي آخر من ولاية نيو جيرسي وكان أكبر دبلوماسي لحقوق الإنسان في إدارة أوباما ، الجهود لكتابة مشروع القانون.

